

Distr.
GENERAL

ICCD/CRIC(1)/7
4 June 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

اتفاقية مكافحة التصحّر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الأولى

٢٩-١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

استعراض تنفيذ الاتفاقية عملاً بالفقرتين الفرعيتين ٢ (أ) و(ب)

من المادة ٢٢، والمادة ٢٦ من الاتفاقية

استعراض المعلومات المقدمة من الأجهزة والصناديق والبرامج المعنية بمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية

مذكرة من الأمانة

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٣-١	مقدمة.....
٢	١٥٤-٤	خلاصة المعلومات الواردة في التقارير.....
٣	١٠٨-٦	ألف - أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.....
٢٢	١٥٤-١٠٩	باء - المنظمات الحكومية الدولية.....

مقدمة

١- عملاً بالمقرر ١١/م أ-١ بشأن إجراءات تبليغ المعلومات واستعراض التنفيذ، قام مؤتمر الأطراف ، في جملة أمور بما يلي:

(أ) تشجع الأجهزة والصناديق والبرامج المعنية بمنظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى على أن توفر، حسب الاقتضاء، ما يلزم من معلومات بشأن أنشطتها الرامية إلى دعم إعداد وتنفيذ برامج العمل بموجب الاتفاقية؛

(ب) طلب إلى الأمانة أن تجمع المعلومات المتوافرة لديها من الأجهزة والصناديق والبرامج المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى بشأن التدابير المتخذة أو المزمع اتخاذها دعماً لتنفيذ الاتفاقية.

٢- وعملاً بالمقرر ١/م أ-٥، أنشأ مؤتمر الأطراف لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية لمساعدة مؤتمر الأطراف على القيام باستعراض تنفيذ الاتفاقية بصورة منتظمة في ضوء الخبرة المكتسبة على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والدولية، وتيسير تبادل المعلومات بشأن التدابير المعتمدة من الأطراف عملاً بالمادة ٢٦ من الاتفاقية.

٣- وتنص ولاية لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية على أن تبحث عملية الاستعراض في جملة أمور من بينها التقارير المقدمة من الأطراف والمعلومات والتوصيات المقدمة من الآلية العالمية ولجنة العلم والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تقارير الأجهزة والصناديق والبرامج المعنية بمنظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى، وأي تقارير أخرى قد يطلب مؤتمر الأطراف تقديمها.

خلاصة المعلومات الواردة في التقارير

٤- عملاً بالمقررين ١١/م أ-١ و ١/م أ-٥، وجهت الأمانة رسائل تذكير إلى أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وإلى المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة، داعية إياها إلى تقديم تقاريرها. وعملاً بالممارسة المتبعة، طلبت الأمانة إلى المنظمات غير الحكومية أن تقدم مساهماتها مباشرة إلى مراكز التنسيق الوطنية لديها للتأكد من أن التقرير يشمل مدخلات من المجتمع المدني تمثيلاً مع نهج "البدء من القاعدة". وبناء على ذلك، قدمت أغلبية المنظمات غير الحكومية تقاريرها عن طريق مراكز التنسيق الوطنية وأدجتها في التقارير الوطنية مباشرة. وأعدت الأمانة الملخصات التالية على أساس المساهمات التي وردت إليها حتى تاريخ وضع الصيغة النهائية من هذا التقرير.

٥- وأعد هذا التقرير بالاعتماد على ما قدمته أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وكذلك المنظمات الحكومية الدولية المعتمدة من مدخلات حتى ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢. ولقد حاولت الأمانة أخذ كافة التقارير المقدمة في إطار هذا البند من جدول الأعمال في الاعتبار. ومن هذا المنطلق، سعت، حيثما أمكن، إلى قبول التقارير المستلمة بعد ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وهو الموعد الأخير المحدد لاستلامها. ولكن بسبب قيود زمنية صارمة تتصل بمواعيد التدقيق والطباعة الصارمة، لم يكن بالإمكان أخذ التقارير المستلمة بعد ٢٤ أيار/مايو في الاعتبار لأغراض هذه الوثيقة. وسيتم نشر هذه التقارير في موقع الأمانة على شبكة الانترنت وسيكون من الممكن الحصول عليها من العنوان التالي: <http://www.unccd.int>.

ألف - أجهزة منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها

إدارة شؤون الإعلام

٦- خلال الفترة المشمولة في التقرير، قامت إذاعة الأمم المتحدة بتغطية مسألة التصحر، في برامجها الإذاعية اليومية ومجلاتها المخصصة للقضايا الراهنة وذلك بغية تعميمها على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وقدمت تغطية مكثفة بمختلف اللغات للدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وكذلك لليوم العالمي لمكافحة التصحر (١٧ حزيران/يونيه). كما أنتجت ثمانية مجلات وبرامج إذاعية عن مسألة التصحر وعن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لبثها في وقت لاحق. وأنتج قسم الفيديو برامج الوقائع العالمية، وصدرت ٥٠ نشرة إخبارية في المجموع وعُقدت خمس جلسات إعلامية بشأن التصحر. وكذلك، قامت مراكز وفروع ومكاتب الأمم المتحدة للإعلام بترويج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والدعاية لمواضيعها الأساسية بتنظيم جلسات إعلامية صحفية ومقابلات تلفزيونية ومؤتمرات في كل من إسلام آباد وطهران وأوغادوغو. وترجم مركز الأمم المتحدة للإعلام في بون إلى اللغة الألمانية عدة نشرات إخبارية وورقات معلومات أساسية موضوعة عن أعمال الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية.

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)

٧- ركزت الأنشطة المعيارية التي تضطلع بها منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) لمكافحة التصحر على الدعم الذي يمكن أن يُقدّمه لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر الفريق العامل المشترك بين الإدارات والتابع للفاو. ويتألف هذا الفريق العامل المخصص من ممثلي ١٥ قسماً فنياً يضطلع بأنشطة ذات صلة مباشرة بتنمية الأراضي الجافة تنمية مستدامة. ولقد حث هذا الفريق العامل على تجميع البيانات والمعلومات الموفرة من كافة أقسام الفاو، وقام، من جهته، بنشر المعلومات المتصلة بمسائل تتسم بالأهمية بالنسبة للاتفاقية ولموضوع التصحر عامة. وقام الفريق العامل بترتيب تمثيل الفاو، أيضاً، في الاجتماعات المعقودة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر،

وتنظيم شراكات مع هيئات أخرى منشأة بموجب الاتفاقية ومع مؤسسات دولية. وأعدت الفاو موقعاً بشأن التصحر على شبكة الانترنت، عنوانه: <http://www.fao.org/desertification/>.

٨- وقدمت الفاو المساعدة التقنية للشبكات المواضيعية التي دشنتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا وآسيا. وساهمت الفاو، في أفريقيا، في الاجتماع المعقود لتدشين شبكة البرنامج المواضيعي الخاصة بزراعة الأحراج وصيانة التربة (لومي، توغو، حزيران/يونيه ٢٠٠١)؛ وساهمت، في آسيا، في اجتماعات تدشين شبكات رصد التصحر وتقييمه، وزراعة الأحراج وصيانة التربة، وإدارة المراعي وتثبيت الكثبان الرملية (إيران، أيار/مايو ٢٠٠١).

٩- وافتتحت الفاو، في عام ٢٠٠١، موقعاً على شبكة الانترنت بشأن التدريب على تجميع المياه، وهي تضع الآن برنامجاً يهدف إلى التشجيع على تجميع المياه، في بعض البلدان الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

١٠- وفي دار/مارس و أيار/مايو ٢٠٠١ قامت الفاو متعاونة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة لجنة التنمية المستدامة وشركاء آخرين بتنظيم مؤتمرين بالوسائط الالكترونية عن "الأرض والزراعة" بغية تحفيز أصحاب المصلحة للاشتراك في إعداد مؤتمر القمة العالمي للأغذية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

١١- وقدمت الفاو المساعدة للحكومات لوضع برامج العمل ورسم السياسات والخطط. وكانت المشاريع الميدانية الجارية التي اضطلعت بها الفاو في عام ٢٠٠١ تشمل قرابة ١٠٠ مشروع له صلة مباشرة بتقييم التصحر ومكافحته. وكانت هذه المشاريع تغطي سلسلة واسعة من الأنشطة مثل مكافحة التحات وتنقية المياه وإدارة الأحراج والمراعي والتنمية الريفية المحلية عن طريق برامج الإرشاد وبرامج النهج الإسهامي، وبالمساعدة على أعمال نظم المعلومات والإحصاءات الوطنية، ووضع المشاريع الاستثمارية. وشاركت الفاو في إعداد برامج العمل الوطنية وبرامج العمل دون الإقليمية في ثمانية بلدان (إيران، والسنگال، والصين، وكوبا، ولبنان، ومالي، وهايتي، واليمن).

١٢- ووضع مركز الاستثمار التابع للفاو مشاريع استثمارية عديدة للمصارف الدولية والإقليمية، شملت عناصر لمكافحة التصحر.

١٣- ونفذت الفاو، في أكثر من ١٣ بلداً من بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ١٠٠ مشروع وبرنامج، بما في ذلك مشاريع إقليمية، تتعلق جميعها بإدارة الأراضي والمياه، وتثبيت الكثبان الرملية، وإدارة الموارد الطبيعية إدارة متكاملة. ونظم مكتب الفاو الإقليمي للشرق الأدنى خمس اجتماعات إقليمية في عام ٢٠٠١ بشأن مكافحة التصحر (الجمهورية العربية السورية ومصر). وأنشأت الفاو بالإضافة إلى ذلك وبالتعاون مع مركز الطوارئ لعملية مكافحة الجراد هيتين لمكافحة الجراد الصحراوي وصون النباتات في المنطقة.

١٤- و في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ساعدت الفاو معظم البلدان التي توجد فيها أراض قاحلة والتي تعاني من التصحر، على مكافحة تدهور التربة أو النباتات وعلى عكس هذا الاتجاه. وتشترك الفاو في أنشطة تتعلق بصفة خاصة بمكافحة التصحر في كل من أوغندا وبنن وبوركينا فاصو وبوروندي وتونس والرأس الأخضر والسنغال والسودان وغامبيا وغانا وغينيا بيساو وكوت ديفوار وكينيا ومالي وموزامبيق. وتتراوح هذه الأنشطة بين تقديم الدعم المباشر لبرنامج العمل الوطني وتنفيذ البرامج الحرجية والريفية في المناطق الجافة التي تعاني من التصحر على وجه الخصوص.

١٥- ووضعت الفاو مبادرة إقليمية للجنوب الأفريقي بالاعتماد على نهج متكامل لإدارة الجفاف.

١٦- وتقوم الفاو بتنفيذ برنامج إقليمي قدمته حكومة إيطاليا بغية "تدعيم شبكات رابطات المزارعين مؤسساً في بوركينا فاصو والسنغال ومالي والنيجر في إطار عملية مكافحة التصحر والتخفيف من حدة الفقر".

١٧- وقامت الفاو بوضع برامج خاصة بالأمن الغذائي في كل من السنغال وإثيوبيا. ويتم في بلدان أفريقية عديدة أخرى تنقيح برامج الغابات القطرية التي أعدها الفاو، لتأخذ في الاعتبار بصورة أفضل برنامج العمل الموضوع لمكافحة التصحر ولتكون متساوقة معه.

١٨- ويسهم المشروع الإقليمي المشترك بين الفاو واللجنة الأوروبية والمعروف بـ "مشروع الإدارة المستدامة للغابات في البلدان الأفريقية التابعة لمجموعة بلدان أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ" في تحسين عملية جمع البيانات وإدارة قاعدة البيانات المتصلة بالغابات، ولا سيما في مجالي الطاقة المستمدة من الأخشاب والمنتجات الحرجية غير الخشبية، كما يسهم في تدعيم تحليل التوقعات القطرية ودون والإقليمية المنجز في إطار دراسة آفاق الحرجة في أفريقيا.

١٩- ويستهدف المشروع المنجز في شرق أفريقيا لوضع خريطة للغطاء الأرضي بفضل الاستشعار الساتلي عن بعد، تعزيز قدرات ١٢ بلداً من بلدان شرق أفريقيا على تخطيط الموارد الطبيعية تخطيطاً سليماً وإدارتها بصورة مستدامة.

٢٠- وتم، في آسيا، تعيين ١١ مشروعاً من مشاريع الفاو المضطلع بها في ستة بلدان بوصفها مشاريع لها صلة مباشرة بأهداف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢١- وقامت الفاو بالتعاون مع معهد الهند لإدارة الغابات بتنظيم حلقة عمل في عام ٢٠٠١ لمناقشة المعايير والمؤشرات القطرية اللازمة لتنمية الأحراج الجافة تنمية مستدامة في آسيا. وحضر حلقة العمل مشاركون من تسعة بلدان توجد فيها أحراج جافة وهي: بنغلاديش وبوتان وتايلند وسري لانكا والصين ومنغوليا وميانمار ونيبال

والهند. وتمت موافقة الاجتماع على مجموعة من ثمانية معايير قطرية و ٤٩ مؤشراً لإدارة الأحراج الجافة إدارة مستدامة في آسيا.

٢٢- وأعدت الفاو، في إيران، التقرير القطري للبعثة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتصحر، واشتركت، أيضاً، في حلقة العمل الإقليمية المعنية ببناء القدرات اللازمة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما اشتركت في حلقة العمل الدولية المعنية بالتكنولوجيات الجديدة لمكافحة التصحر وذلك بالتعاون مع جامعة الأمم المتحدة.

٢٣- وساهمت الفاو في مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد الأسباب الأساسية للتصحر في الصين وتوفير تحليل للمعلومات الأساسية المتعلقة بالتصحر كعنصر يؤخذ في الاعتبار لدى وضع برنامج العمل الوطني.

٢٤- وتم في البلدان الجزرية في جنوب المحيط الهادئ إعداد مشروع لتقييم مدى انتشار تدهور الأرض وما يترتب على ذلك من آثار على الناس والأمن الغذائي، كما تم تجميع قائمة بنظم المعلومات المتصلة بموارد الأرض.

٢٥- واشتركت الفاو في اجتماعات إقليمية في أمريكا اللاتينية نظمتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٢٦- كذلك تعاون الفريق المعني بالغابات التابع لمكتب الفاو الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية على إعداد دراسة إقليمية أنجزتها اللجنة لتعيين مؤشرات التصحر الاقتصادية والاجتماعية.

٢٧- وقام مكتب الفاو الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بإنجاز برنامج للاضطلاع بأنشطة مكافحة التصحر في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتم بموجب هذا البرنامج وضع برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في بلدان المنطقة الستة التي توجد فيها أوسع المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة.

٢٨- وأنجزت الفاو دراسة استقصائية كما وضعت قائمة بما يوجد في كافة بلدان أمريكا اللاتينية من مؤسسات وشبكات ذات صلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتم إعداد قاعدة بيانات عن أكثر من ١٨٠ وكالة و ٦٠٠ شخص يعملون في مجال إدارة المناطق القاحلة، كما تم إعداد قاعدة بيانات أخرى بشأن التكنولوجيات المناسبة لمكافحة التصحر. وتم تنظيم دورات تدريبية إقليمية عن التصحر والتنمية المستدامة في كل من الأرجنتين وشيلي والمكسيك بدعم من الفاو وبمساهمات من منظمات مثل مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٩- وفي عام ٢٠٠١، بلغ عدد المشاريع الميدانية الجارية التي كانت الفاو تنجزها في مجال التنمية الريفية المستدامة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والمناطق الجافة شبه الرطبة لمنع تدهور الأرض أو لاستصلاحها، ٢٩ مشروعاً.

٣٠- وتركز الفاو، كتوصية عامة لدعم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في المستقبل، على ضرورة ترشيد الأنشطة المضطلع بها في إطار الاتفاقية بصورة أفضل على الصعيد الدولية والإقليمية والوطنية وذلك بفتح باب أوسع للحوار وبإقامة شراكات حقيقية بين العناصر الفاعلة الرئيسية المعنية بتلك الأنشطة.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)

٣١- إن ولاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بوصفه مؤسسة إنمائية ومالية دولية، هي الإسهام في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية في البلدان المقترضة. وفي الصندوق بهذه الولاية بتوفير القروض والمنح للمساعدة على تمويل المشاريع والبرامج المضطلع بها في مجالات التنمية الزراعية والريفية وإدارة الموارد الطبيعية. وتعتبر مكافحة إزالة الغابات وتدهور التربة والتصحر عملية أساسية في إطار هذه الولاية.

٣٢- ويقوم الصندوق، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتوفير الدعم عن طريق برامجه لإقراض المشاريع وبرامجه لتقديم منح المساعدة التقنية: (أ) من أجل تشجيع وتعزيز نهج المشاركة التي ينتهجها المستفيد فضلاً عن تنمية الشراكة وبناء القدرة المحلية؛ (ب) ولحشد الموارد مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والقطاع الخاص؛ (ج) ولتقييم التقدم المحرز والاستفادة من التجارب والقيام، في نفس الوقت، بتسهيل نشر المعلومات وتبادلها. ويركز التقرير على ما يلي: (أ) البرنامج الراهن للاستثمار في المشاريع في المناطق القاحلة/شبه القاحلة؛ (ب) إدارة المعارف وأنشطة الربط الشبكي المواضيعي المضطلع بها في إطار برنامج منح المساعدة التقنية؛ (ج) تيسير الدعم الذي يقدمه الصندوق في صياغة برامج العمل الإقليمية والوطنية، والأنشطة التمكينية والاستراتيجية ذات الصلة والحفاظة الراهنة لإقراض المشاريع الذي يقوم به الصندوق في المنطقة قوامها ٥١ قرصاً/مشروعاً موزعة على ٢٤ بلداً وأربع مناطق دون إقليمية/اقتصادية. وحصة الصندوق من الموارد المخصصة للمشاريع الجاري تنفيذها في المناطق القاحلة وشبه القاحلة تصل إلى ٢٨٧,٥ مليون دولار أي ٤٥ في المائة من مجموع الإقراض المرتبط به. وهناك مشاريع مختلفة جار تنفيذها في المحافظة الخاصة ببلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تهدف صراحة إلى مكافحة التصحر (في البرازيل وفرنسا والمكسيك وهايتي على سبيل المثال).

٣٣- ويشتمل البرنامج الإقليمي لمنح المساعدة التقنية التابع للصندوق على ١٣ برنامجاً، ممولة بواسطة عدد مماثل من المنح البالغ مجموعها ١٠,٧ مليون دولار وبتكلفة إجمالية مقدارها ٢٦,٦ مليون دولار. ومن الناحية المواضيعية، فبرنامج منح المساعدة التقنية ينطوي على شراكات في مجالات متنوعة، بما في ذلك على سبيل المثال التدريب والمساعدة التقنية ودعم المؤسسات لغاية التنمية الريفية، والائتمان الريفي وتنمية المشاريع البالغة الصغر، والربط الشبكي المواضيعي بالاستناد إلى "الانترنت" (شبكة تبادل المعلومات الخاصة بأمريكا والتابعة لإيفاد). وقام الصندوق في كل من كوبا وهايتي بتوفير الدعم لصياغة برامج العمل الوطنية.

٣٤- وفي آسيا، وفر الصندوق الدعم للأنشطة المتصلة ببرامج العمل الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية وخاصة لإنشاء وتطوير شبكات البرامج المواضيعية ١ و ٢ و ٣. ودعم الصندوق كذلك مشاريع في كل من باكستان وفيت نام وسري لانكا والصين ونيبال والهند على سبيل المثال الغرض منها، في جملة أمور، هو تعزيز مجموعات العون الذاتي التي تستخدم التكنولوجيات المستدامة محلياً، مما يسمح لها بالربط بينها وبين الأسواق وتعود على المجتمعات المحلية بما يكفل لها الأمن الغذائي والصمود.

٣٥- كما تتم تكملة القروض التي يقدمها الصندوق لمشاريع الاستثمار في الأراضي الجافة عن طريق: (أ) منح يقدمها الصندوق تشتمل على منح المساعدة التقنية للبحث الزراعي المقدمة للمؤسسات التابعة للمجموعة الاستشارية المعنية بالبحوث الزراعية الدولية، ومنها المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمعهد الدولي لبحوث المحاصيل الخاصة بالمناطق المدارية شبه القاحلة، والمعهد الدولي للزراعة المدارية؛ (ب) ومنح المساعدة التقنية للمؤسسات غير التابعة للمجموعة الآنف الذكر؛ (ج) والمنح المقدمة في إطار برنامج التعاون الموسع إلى المنظمات غير الحكومية. ومن الأنشطة الأخرى التي يقوم بها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية دعماً لاتفاقية مكافحة التصحر ما يتمثل في البرنامج الخاص للبلدان الداخلية في آسيا الذي شُرع في تنفيذه في أواسط عام ١٩٩٨ لتحسين نوعية النمو الاقتصادي بالنسبة للسكان الأميين والتابعين للمجموعات الإثنية والقبلية الذين يشكون من الاعتلال الصحي ويسكنون في المناطق الداخلية شبه القاحلة والمهمشة في آسيا.

٣٦- ووقع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في عام ٢٠٠١، مذكرة تفاهم مع مرفق البيئة العالمية بغية تيسير عملية تعيين وتطوير المشاريع التي تعالج مسألة تدهور الأرض.

٣٧- وتشمل الأنشطة التي يدعمها الصندوق والجارية في منطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والتي هي ذات صلة بتنفيذ الاتفاقية المساهمات في صياغة الحكومات لبرامج العمل الوطنية على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمول الصندوق أنشطة لها أبعاد كبرى غرضها المحافظة على الموارد الطبيعية في كل من الأردن والجزائر والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب واليمن. ويقدم الدعم للمنظمات غير الحكومية في المنطقة. ومعظم منح المساعدة التقنية التي يمولها الصندوق في منطقتي الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تنفذ بالتعاون مع مراكز البحث في الأراضي

القاحلة وشبه القاحلة وعلى سبيل المثال مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة، والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة.

٣٨- وكان الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قد استثمر بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، ٩٨٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة في ٨٣ مشروعاً وجمع ١٢٦٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة من المساهمات من الجهات المشتركة في تمويل تلك المشاريع.

منظمة العمل الدولية

٣٩- شمل البرنامج الذي وضعته منظمة العمل الدولية مؤخراً لدعم التعاونيات التي تحصل، في منطقة الساحل دون الإقليمية، على المعونة من برنامج الأغذية العالمي، وهو البرنامج المعروف ببرنامج منظمة العمل الدولية المعني بتقديم الدعم التنظيمي والتعاوني للمبادرات الشعبية (ACOPAM)، مشاريع مختلفة تناولت مسألة التصحر. وقد توفر الأنشطة الموسعة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية بشأن العمالة وإدراج الدخل والحماية الاجتماعية، إطاراً مفيداً لتنفيذ ولاية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فيما يتصل بتعزيز وحماية سبل العيش المستدامة.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

٤٠- كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالإعداد لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً في عام ٢٠٠١. وشملت هذه الولاية تقييم النتائج التي أسفر عنها برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال التسعينات، بما في ذلك المواضيع المتصلة بالتصحر. واشتركت أمانة الأونكتاد، في إطار العملية الإسهامية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، في الجزء الخاص من الدورات الثانية والثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وبالتالي، أخذ الأونكتاد المواضيع المتصلة بالتصحر في الاعتبار في أعماله التحليلية، كتقاريره الخاصة بأقل البلدان نمواً على سبيل المثال. ويشكل التصحر أحد عناصر "الدراسات التحليلية لمدى التأثير" التي تعدها أمانة الأونكتاد لصالح البلدان ذات الوضع الحرج حتى تخرج من قائمة أقل البلدان نمواً. ويتمثل أحد عناصر هذه الدراسات في مدى التأثير بالكوارث الطبيعية التي تشمل التصحر. ويتم في العديد من تقارير أقل البلدان نمواً التي أعدتها أمانة الأونكتاد في التسعينات، تناول المسائل المتصلة بمكافحة التصحر. ولقد ساعدت هذه الأنشطة مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً على تقييم النتائج التي أسفر عنها برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال التسعينات من حيث حماية البيئة من الجفاف والتصحر، كما ساعدته على صياغة الالتزام السادس المتصل بالحد من مدى التأثير وحماية البيئة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً خلال العقد ٢٠٠١-٢٠١٠.

٤١ - كذلك تضطلع أمانة الأونكتاد بأنشطة لترويج الزراعة العضوية مما له صلة على ما يبدو بأغراض وبرامج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٤٢ - اتخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة تدابير عديدة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. فمن حيث تدابير السياسة العامة، قدم البرنامج المساعدة إلى ١٩ بلداً في أفريقيا، وسبعة بلدان في آسيا، وخمسة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، لتتمكن هذه البلدان من اعتماد أو استكمال برامج عملها الوطنية. وخصصت المكاتب القطرية التابعة للبرنامج (وعددتها ٢٧ مكتبا) موارد في إطار برامجها القطرية لدعم تنفيذ برامج العمل الوطنية. وأدرجت المكاتب القطرية التابعة للبرنامج دعمها لتنفيذ الاتفاقية في إطار التعاون القطري (١٢ بلداً في أفريقيا، و٧ في آسيا، وأربعة في رابطة الدول المستقلة، وأربعة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عملية مراعاة الصلة الموجودة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجيات الحد من الفقر. ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي استغلال البرنامج المتكامل الجديد في مساعدة البلدان على إدماج برامج العمل الوطنية في الأطر الاقتصادية الوطنية والانتقال من مرحلة وضع الاستراتيجيات إلى مرحلة تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعلياً.

٤٣ - وعزز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في عام ٢٠٠١، قدرته على تدعيم تنمية الأراضي الجافة بإنشاء مركز جديد لتنمية الأراضي الجافة في نيروبي. وأدمج هذا المركز في شبكة مرافق الموارد دون الإقليمية الذي أسسه البرنامج مؤخراً. ولقد ساعد ١٦ بلداً على وضع برنامج متكامل لتنمية الأراضي الجافة (إثيوبيا، وأوغندا، وبنن، وبوتسوانا، وبوركينا فاسو، وتزانيا، والرأس الأخضر، وزمبابوي، وسوازيلند، وغامبيا، وكينيا، ومالي، والمغرب، وموزامبيق، والنيجر، واليمن).

٤٤ - وعقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شباط/فبراير ٢٠٠٢ حلقة عمل تقنية حضرها مشتركون من ١٩ بلداً متأثراً، وجهات مانحة، ومنظمات دون إقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والأمانة، والآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقدم الشركاء في حلقة العمل تعليقات على البرنامج المتكامل الجديد لتنمية الأراضي الجافة وقيموه.

٤٥ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة المالية لموريتانيا (١٣٢ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) وللكاميرون (٥٠ ٠٠٠ دولار) ولتوغو (٥٠ ٠٠٠ دولار) وللرأس الأخضر (٧٧٥ ٠٠٠ دولار) لمساعدتها على وضع و/أو تنفيذ برامج عملها الوطنية.

٤٦- ويوفّر الدعم للمساعدة على إعداد برنامج العمل دون الإقليمي بالتعاون الوثيق مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل. ولقد أعدت وثائق البرامج المواضيعية في مختلف المجالات (حماية المحاصيل ونظم الإنذار المبكر وإدارة النباتات والموارد الحيوانية العابرة للحدود إدارة مستدامة وتنمية موارد الطاقة وإدارتها بصورة رشيدة وتحسين وتطوير النظم الإيكولوجية عبر الحدود) ويعمل المركز المعني بتنمية الأراضي الجافة بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل على توفير الدعم التقني والمالي (١٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة) لوضع إطار دون إقليمي خاص بالحكم المحلي لتوجيه عملية تنفيذ برامج العمل الوطنية و برنامج العمل دون الإقليمي.

٤٧- ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساعدة في غرب أفريقيا على إدماج المسائل المتصلة بالبيئة وبالأراضي الجافة في استراتيجيات التنمية الوطنية (بوركينافاسو والنيجر وموريتانيا). ولقد مكن ذلك الحكومات من إدماج المسائل المتعلقة بالأراضي الجافة إدماجاً كاملاً في تقارير استراتيجيات الحد من الفقر. وبدعم من الدانمرك أعد مشروع تدريبي لصالح غرب أفريقيا بهدف تيسير إمكانية الحصول على ما يلزم من دراية وخبرة في مجال تقييم رصد التصحر والجفاف.

٤٨- ويوفر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي لعملية إعداد برامج العمل الوطنية بإسداء المشورة في ميدان السياسة الاستراتيجية وتوفير الدعم التقني والدعم لبناء القدرات على الصعيدين القطري ودون الإقليمي، وذلك بغية تعبئة الموارد اللازمة لإرساء أسس المعرفة فيما يتصل بالأراضي الجافة وتعميم هذه المعرفة. وقد بلغ عدد البلدان التي تمكنت من اعتماد أو استكمال برامج عملها الوطنية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عشرة بلدان في الوقت الحالي.

٤٩- وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير وتنسيق حلقة العمل التي عقدت في كمبالا (١٠-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١) بشأن إقامة الشراكات وبناء القدرات بغية دعم تنفيذ الاتفاقية في المنطقة دون الإقليمية المشمولة في ولاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية.

٥٠- وفي الدول العربية، يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأردن والجزائر والجمهورية العربية السورية ولبنان والمغرب واليمن على تنفيذ الاتفاقية بتمويل من حكومة فنلندا. ويتم الآن توزيع مبلغ ٦٠٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة على المشاريع والبرامج.

٥١- وشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقديم الدعم على المستوى الإقليمي لعملية إعداد برامج العمل دون الإقليمية في غرب أفريقيا في منتصف عام ٢٠٠١.

٥٢- ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البرامج المتعددة القطاعات بحثاً عن أوجه التوافق مع الاتفاقيات والمبادرات الأخرى للحد من آثار الجفاف وتغير المناخ. وسيركز المشروع الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مرفق البيئة العالمية على الصلات الموجودة بين ثلاث اتفاقيات هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٣- ولقد ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحكومات في عدة بلدان من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على إدماج أهداف الاتفاقية في برامجها.

٥٤- ويعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالإضافة إلى موارده الأساسية، على مجموعة من الصناديق والبرامج الخاصة الأخرى مثل: مرفق البيئة العالمية، وبرنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية، وبرامج عملية بناء القدرات للقرن ٢١، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، ومبادرة أفريقيا لعام ٢٠٠٠، والوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. ودعمًا لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع مؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، والبنك الدولي، والآلية العالمية، وأمانة مرفق البيئة العالمية، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

٥٥- ولقد دعمت الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عدداً من الأنشطة التي تشجع على تنفيذ الاتفاقية بما يشمل تمويل متابعة عملية للاجتماع الثاني لبلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥٦- وبتزايد الوعي بعملية الإدماج ولا سيما للربط بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر واستراتيجيات الحد من الفقر. ولقد ساعدت تدابير الدعم التي يتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إرساء قواعد جيدة في بلدان عديدة لكي تشرع في عملية إعداد برامج العمل الوطنية.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥٧- يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تنفيذ الاتفاقية بمساعدة البلدان على وضع وتنفيذ المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية. وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الصعيد العالمي بتنفيذ مرحلة التعيين في الدراسة الاستقصائية والتقييم المنجزين عن الشبكات والمؤسسات والوكالات والهيئات التي تتسم بالأهمية لتنفيذ الاتفاقية. وتم تجهيز موقع على شبكة الانترنت بقاعدة بيانات خاصة بالمؤسسات والوكالات والمنظمات، وهي تشمل ١٠٦٠ قيداً. أما المرحلة الثانية من هذه الدراسة الاستقصائية فهي قيد التخطيط وتعلق بتقييم الأطراف المعنية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الجنوب الإفريقي وبصيانة قاعدة البيانات ومواصلة تطويرها.

٥٨- وعلى الصعيد الإقليمي، يساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان ومنظماتها الإقليمية ودون الإقليمية على إنشاء وتطوير وحدات تنسيق إقليمية خاصة بالاتفاقية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، وعلى وضع برامج العمل دون الإقليمية.

٥٩- ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على الصعيد الوطني، تنفيذ الاتفاقية في البلدان التابعة لرابطة الدول المستقلة.

٦٠- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة منذ عام ٢٠٠٠، بتطوير قاعدة بيانات متاحة على شبكة الانترنت بشأن أنجع الروايات وأفضل الممارسات المتعلقة بنشر المعرفة وتبادلها.

٦١- وودشن برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشروعاً لتقييم تدهور الأرض في المناطق القاحلة بالتعاون الوثيق مع الفاو وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك بغية توفير أداة، في إطار السياسة العامة، لتنفيذ برامج العمل الوطنية و برامج العمل دون الإقليمية عملاً بالاتفاقية.

٦٢- ويساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة على إقامة صلات أوثق بين تدهور الأرض وتغير المناخ. ولقد عقد البرنامج في عام ٢٠٠١ حلقة عمل دولية عن "السياسة العامة المتصلة بالأرض وتغير المناخ" بغية تقييم الاستراتيجيات العلمية والسياسية الحالية التي تتناول الصلة الموجودة بين الأرض والمناخ.

٦٣- وفي أفريقيا، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في إطار المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، بمساعدة البلدان الأفريقية الأطراف على إعداد تقاريرها المقدمة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وكذلك ساعد البرنامج في عملية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بزيادة التوعية بالنهج التي يمكن اتباعها لتعبئة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية في المناطق دون الإقليمية الأفريقية المشمولة في ولاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وولاية الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي.

٦٤- وفي إطار مرفق البيئة العالمية، أصبح برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي شركاء في مبادرة أفريقية خاصة بالأراضي والمياه. وستتناول هذه المبادرة المشاكل البيئية العالمية الناجمة عن تدهور الأرض وإدارة المياه العابرة للحدود في أفريقيا، بغية تعزيز التنمية المستدامة والأمن الغذائي في القارة.

٦٥- ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاريع يضطلع بها في النظم الإيكولوجية القاحلة وشبه القاحلة العابرة للحدود في الشرق والغرب والجنوب الأفريقي والقرن الأفريقي، من المشاريع التي تشجع على التعاون الإقليمي وتنسيق الأنشطة عبر الحدود السياسية والقطاعية في بيئات متغيرة من حيث الحيز المكاني والزمني (موريتانيا،

وموزامبيق، وشمال شرقي إثيوبيا، وجنوب غربي جيبوتي، ورواندا، والسنغال، وأوغندا، وتزانيا، وزامبيا، وزمبابوي).

٦٦- وكذلك شرع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إدارة برنامج الموارد المائية المشتركة. وهو يشمل مشاريع تسهم في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي في غرب أفريقيا وشبكتها المواضيعية المعنية بالإدارة المستدامة للموارد المائية المشتركة، ومشروعاً بشأن إدارة المياه الجوفية في المنطقة الشمالية الغربية من الصحراء الكبرى (مرتفعات فوتا جلون، والنيجر، ونيجيريا، وحوض نهر الفولتا).

٦٧- ويتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في مجال الطوارئ البيئية، مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال تحديد أسلوب للاستجابة لطوارئ الفيضانات في الجنوب الأفريقي. وما زال المشروع قيد الإعداد.

٦٨- ويشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع وإعمال العنصر البيئي في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. ويساعد البرنامج البلدان الأفريقية على إعداد واعتماد خطة عمل بيئية قائمة على أساس المبادرة البيئية المتخذة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي حددت مكافحة التصحر بوصفها أحد مجالات التدخل الثمانية.

٦٩- ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنفيذ مشروع بشأن الحفاظ على التنوع البيولوجي وتكنولوجيات الطاقة المتجددة في غرب أفريقيا. ولقد بدأ هذا المشروع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وسيظل قيد التنفيذ حتى أواخر عام ٢٠٠٣. ويهدف المشروع إلى تمكين المجتمعات المقيمة في أربع مناطق رئيسية من حوض بحيرة تشاد (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا) في غرب أفريقيا من المشاركة بفعالية في التنمية المستدامة.

٧٠- واشترك المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في الاحتفالات باليوم العالمي لمكافحة التصحر في كينيا، كما اشترك، في سياق برنامج العمل الإقليمي الإفريقي لمكافحة التصحر، في الاجتماع المعقود في مازيرو بليسوتو لتدشين الشبكة المواضيعية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، المخصصة لتعزيز الاستخدام الرشيد للمراعي وتنمية المحاصيل العلفية؛ واشترك في المؤتمر الإقليمي الخامس المعقود في مابوتو، بموزامبيق تأهباً للدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٧١- وفي آسيا، يقوم المكتب الإقليمي لغربي آسيا (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ) بإعداد برنامج العمل دون الإقليمي لغرب آسيا منذ عام ١٩٩٥. وتمكن بعد السعي لإحراز توافق في الآراء من وضع برنامج عمل دون إقليمي لمكافحة التصحر. وساعد المكتب الإقليمي لغربي آسيا على وضع البرامج الإقليمية لمكافحة التصحر كما ساعد البلدان في منطقة غرب آسيا على إعداد برامج العمل الوطنية. وشملت المساعدة: تنظيم منتدى للتوعية في البحرين؛ وإجراء مشاورات مع الإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية

السورية وسلطنة عمان حول مسائل برنامجية؛ وعقد حلقة عمل في الرياض بالمملكة العربية السعودية في عام ٢٠٠١ بغية مساعدة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي على إعداد برامج العمل الوطنية؛ وإعداد مبادئ توجيهية لوضع برامج العمل الوطنية؛ وتنظيم اجتماع لمراكز التنسيق في الدول العربية في سلالة بعمان في عام ٢٠٠١ بشأن إعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية و برامج العمل دون الإقليمية؛ وتوفير الدعم للكويت والإمارات العربية المتحدة وفلسطين لإعداد تقاريرها الوطنية.

٧٢- وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ يضطلع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ) بأنشطة مختلفة: كالمشاركة في الاجتماع السابع لكبار المسؤولين، الذي عقد في بيجين في الفترة بين ٢٥ و ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠١، بشأن البرنامج دون الإقليمي للتعاون البيئي في شمال شرقي آسيا؛ وتوفير الدعم لتمكين البلدان الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من الاشتراك في المحفل الآسيوي الأفريقي الثالث لمكافحة التصحر الذي عقد في الفترة بين ٢١ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ في أولان باتور بمغوليا؛ وتقديم الدعم التقني والمالي لإعداد منشور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المعروف بالإنذار العالمي: الغبار والعواصف الرملية من الأراضي الجافة في العالم.

٧٣- وتم في أوروبا وآسيا الوسطى وأعدت برامج العمل الوطنية لكل من أوزبكستان وأرمينيا بفضل المساعدة المالية والتقنية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ودعم البرنامج أنشطة التوعية لتشجيع الاتحاد الروسي على التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع المؤسسات الوطنية الروسية بعض المؤلفات المتصلة بمسائل التصحر ووزعها على بلدان رابطة الدول المستقلة.

٧٤- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أنشئت وحدة التنسيق الإقليمية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بدعم من حكومة المكسيك بموجب اتفاق بين المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحكومة المكسيك.

٧٥- ويوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم لمشروع بشأن تنسيق السياسات. ويستهدف هذا المشروع القيام بسلسلة إصلاحات سياسة عامة على الصعيد الوطني لجعل صكوك السياسة العامة مطابقة لاحتياجات التنمية الريفية وتحسين أثارها على تدهور الأرض وصيانتها. وقامت وحدة التنسيق الإقليمية بتنسيق أنشطة المشروع الأساسي، بما شمل إجراء مفاوضات هامة مع البلدان المشتركة (بربادوس وبيرو والجمهورية الدومينيكية وشيلي والمكسيك ونيكاراغوا). وحضر المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بالنيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عدداً كبيراً من الاجتماعات المعقودة في المنطقة. كذلك قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة التقنية والمالية لمساعدة البلدان على إعداد تقاريرها الوطنية بشأن تنفيذ الاتفاقية.

٧٦- وفي أمريكا اللاتينية أسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة/مرفق البيئة العالمية، بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة للمساعدة على وضع مؤشر معياري للنظم الإيكولوجية في المناطق الجافة؛ وأسهم في منطقة البحر الكاريبي بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار للمساعدة على صيانة التنوع البيولوجي ومكافحة تدهور الأرض في النظم الإيكولوجية للدول الجزرية الصغيرة.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)

٧٧- تظطلع اليونيسكو بأنشطة لمساعدة البلدان المتأثرة بالتصحر ضمن نطاق ولايتها، ولا سيما في مجالي العلم والتربية. وتشجع اليونيسكو التعليم على جميع المستويات كما تشجع على نشر المعلومات المتصلة باستخدام الموارد الطبيعية استخداماً رشيداً على أساس بحوث علمية موثوقة، بوصفها عنصرين أساسيين من عناصر مكافحة التصحر.

٧٨- وتقوم اليونيسكو، في ميدان التربية، وبالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بإصدار مجموعة مواد تعليمية عن التصحر، وبدأت بتوزيعها بمناسبة الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتستهدف مجموعة المواد التعليمية طلاب المدارس الابتدائية في البلدان المتأثرة بالتصحر استناداً إلى وقائع حقيقية مستمدة من تجارب البلدان الأطراف المتأثرة بالتصحر في جميع أرجاء العالم. ودعت مراكز التنسيق الوطنية المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمنظمات غير الحكومية المعنية بمكافحة التصحر إلى تقديم دراسات فردية تبرز أسباب التصحر ونتائجه والوسائل الناجعة لمكافحة التصحر والحد من آثار الجفاف. وتشمل المجموعة سلسلة مؤلفة من ١٢ دراسة فردية ودليلاً للمعلم يحتوي على معلومات عن مشاكل التصحر والجفاف وعن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ويستكمل المجموعة رسم بياني جداري عنوانه "التصحر في العالم" (Desertification in the World)، يعلق في الصفوف الدراسية. ولقد صدرت مجموعة المواد التعليمية بأربع لغات، ويجري اختبارها الآن، في ١٨ بلداً من البلدان المتأثرة بالتصحر، عن طريق شبكة اليونسكو لمشاريع المدارس المنتسبة.

٧٩- وتشجع اليونيسكو، في مجال العلم، على بناء القدرات في البلدان المتأثرة بالتصحر. ولقد تم إنشاء كرسيي أستاذية تابعين لليونيسكو بشأن التصحر (في الأردن والسودان). ويتم الآن النظر في إمكانية إنشاء كرسي أستاذية أخرى.

٨٠- وتركز اليونيسكو، عن طريق برنامج للإنسان والمحيط الحيوي تركيزاً خاصاً على صيانة الأراضي الجافة في المواقع الطبيعية وعلى نهج النظم الإيكولوجية على النحو المحدد في الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وبالتعاون مع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) وجامعة الأمم المتحدة وباشتراك خبراء من شمال

أفريقيا وآسيا وأوروبا، نظمت حلقة عمل تابعة لليونسكو - البرنامج الدولي للإنسان والمحيط الحيوي، بشأن "التصحر: استصلاح الأراضي الجافة المتدهورة ومحميات المحيط الحيوي".

٨١- ويتناول البرنامج الهيدرولوجي الدولي التابع لليونسكو والمعني باستخدام موارد المياه العذبة استخداماً رشيداً، مشكلة إدارة المياه في الأراضي الجافة. وتقوم عدة برامج علمية باليونسكو ولا سيما البرنامج الهيدرولوجي الدولي، وبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي، وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية، بتناول الوسائل التقليدية المستخدمة لحبس المياه وتجميعها وغير ذلك من أشكال المعارف والممارسات التقليدية المستخدمة لمكافحة التصحر. ويتوقع أن تستفيد البلدان المتأثرة بالتصحر والجفاف استفادة مباشرة من النتائج.

٨٢- وتناولت عدة برامج علمية من برامج اليونسكو المعارف والممارسات التقليدية المستخدمة لمكافحة التصحر. وتشترك اليونسكو في البرنامج الموضوع لإنشاء مركز البحوث الدولي المعني بالمعارف التقليدية، في ماتيرا بإيطاليا.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

٨٣- نظراً إلى أن العديد من مخيمات ومستوطنات اللاجئين توجد على أراض قاحلة، فالمفوضية تسعى إلى الحد من آثار تلك النظم الإيكولوجية الهشة على وجود اللاجئين وعلى ما يضطلع به من عمليات لأجلهم. وتشمل الأنشطة الرئيسية المضطلع بها لمعالجة هذه الآثار، تطبيق أساليب وممارسات زراعية مطورة، وإعادة التحريج (بما في ذلك الزراعات الغابية)، وتحسين إدارة ما يوجد من غابات وأراض مشجرة، ومن ممارسات لإدارة المياه وتجميعها، والتشجيع على استخدام مواعد اقتصادية من حيث الوقود، وتحسين تربية المواشي. وتتم إدارة جميع الأنشطة المذكورة أعلاه إدارة محكمة بفضل برنامج نشط للتوعية بالمسائل البيئية والتنظيف البيئي.

٨٤- ولقد وضعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين برامجها الخاصة بإدارة البيئة للوفاء بالأغراض التالية: (أ) الحيلولة دون تدهور البيئة؛ (ب) والمساعدة على تعيين وإعمال وسائل وممارسات ملائمة تشجع على استخدام الموارد الطبيعية في مخيمات ومستوطنات اللاجئين استخداماً سليماً وتمكن من ذلك؛ (ج) إرجاع الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية إلى وضعها الطبيعي حيثما أتلفت. وتشمل بلدان الأراضي الجافة التي تستفيد حالياً من تلك التدخلات: إثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والسودان، وكينيا.

٨٥- و بالإضافة إلى سلسلة واسعة من التدخلات العملية التي يستفيد منها اللاجئون بقدر ما تستفيد المجتمعات المحلية، تدرك المفوضية أن القرارات التي تتخذ على المستوى السياسي تتسم بالأهمية أيضاً فيما يتعلق بإدارة البيئة، ولا سيما في المناطق الجافة والقاحلة. ولذا تعمل المفوضية بصورة وثيقة مع السلطات الوطنية والمحلية على إيجاد ردود عملية وملائمة لمعالجة المسائل البيئية.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

٨٦- اتخذت اليونيدو مبادرة بشأن تدهور الأرض (التصحر وإزالة الغابات) في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (تشاد، والسودان، ومالي، والنيجر).

٨٧- وحددت اليونيدو موضوعين لأجل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، هما:

- تدابير لاستصلاح الأراضي المتدهورة وتدابير لنظم الإنذار المبكر للحد من آثار الجفاف؛

- الصلات والتفاعلات مع الاتفاقيات البيئية الأخرى ومع استراتيجيات التنمية الوطنية.

٨٨- أجريت مناقشات غير رسمية مع لجنة تيسير اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ومع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومع الموظف المسؤول عن أفريقيا في الفريق الاستشاري العلمي والتقني التابع لمرفق البيئة العالمية، حول عنصر البحث في المشاريع. وقد أُطلع على هذا المشروع الموظفون المسؤولون في البنك الدولي عن مرفق البيئة العالمية والموظف المسؤول في مرفق البيئة العالمية عن التنوع البيولوجي/تدهور الأرض. وبناء عليه، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بإعداد مفهوم لهذا المشروع في إطار مجال التركيز الجديد المتعلق بتدهور الأرض والذي سيصب عليه مرفق البيئة العالمية اهتمامه من أجل إدراج هذا المفهوم في جملة مشاريع مرفق البيئة العالمية وتعميمه بصفة غير رسمية على الشركاء في البلدان الأربعة المشاركة التماساً لآرائهم وتعليقاتهم.

٨٩- وقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مفهوماً جديداً يتعلق بـ"مراقبة تدهور الأرض، السير قدماً نحو تحقيق تنمية مستدامة في الريف"، وهو المفهوم الذي يهدف إلى المساهمة في المبادرات الوطنية والدولية التي تسعى إلى قلب الاتجاهات الراهنة فيما يتعلق بتدهور الأرض.

٩٠- وأخيراً، ترتبط جميع الأنشطة المتعلقة بتعزيز صناعة الخيزران التي تضطلع بها مختلف البرامج المتكاملة التي تنفذها اليونيدو (غانا وكوبا والهند)، بمنع إزالة الأحراج، مما يجعلها مفيدة لكافة المشاريع التي تهدف إلى مكافحة التصحر.

البنك الدولي

٩١- بالإضافة إلى عمليات منح القروض وغيرها من العمليات التي يضطلع بها البنك الدولي، ركز هذا الأخير الجهود التي يبذلها لدعم التدابير الهادفة إلى تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، على تشجيع ونشر أفضل الممارسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي في التبادلات التي تتم فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، شرع البنك الدولي في عام ١٩٩٨ في تنظيم جولات البرازيل الدراسية الخاصة بالإدارة المستدامة للأراضي حتى

يتسنى له إبراز دور وتأثير نهج نظام لا يعتمد على الحراثة في الإدارة المستدامة للأراضي، وإبراز عملية تبني منظمات المزارعين في البرازيل لمختلف الاستراتيجيات لتوليد التكنولوجيا ونشرها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والبيئية والتنظيمية والمؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسة العامة، مع التركيز على صغار الملاك الزراعيين.

٩٢- ويلقى هذا البرنامج إقبالاً شعبياً متزايداً. إذ انضم إليه حتى يومنا هذا ١٠٩ مشاركين من ١٦ بلداً أفريقياً من بنغلاديش ولاوس وكمبوديا ومن المنظمات الدولية والخاصة والمنظمات التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح. وبالإضافة إلى بناء القدرات، تهدف هذه الجولات الدراسية إلى مساعدة المشاركين على وضع خطط عمل وطنية وتعزيز نهج قائم على أنظمة زراعية لا تعتمد على الحراثة ويستجيب للظروف المحلية والوطنية. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أنتج البنك الدولي شريط فيديو عن نظام الزراعة غير المعتمد على الحراثة المتبع في البرازيل ونشره بعدة لغات.

٩٣- وفي عام ١٩٩٦، شرع البنك الدولي باتخاذ مبادرة تخصيب التربة، وهي أداة لدعم العمل التعاوني بين المنظمات الدولية والحكومات بغية إعطاء زخم أكبر للأنشطة التي تركز على تخصيب التربة في أفريقيا. ويتجلى الهدف الذي تتوخاه مبادرة تخصيب التربة في عكس تدهور التربة وتجديد الرصيد من التربة الخصبة وتعزيز إنتاجية الأرض بغرض التخفيف من حدة الفقر في الريف وتحسين إدارة الموارد الطبيعية. وفي إطار مبادرة تخصيب التربة، يجري إعداد و/أو تجربة خطط عمل وطنية على مراحل مختلفة تستهدف تخصيب التربة في ٢٥ بلداً. ويجري في ما لا يقل عن ستة بلدان (غينيا وكينيا والنيجر ورواندا والسنغال وزامبيا)، تنفيذ عدة عناصر من برنامج مبادرة تخصيب التربة من خلال المشاريع الجاري تنفيذها التي يدعمها البنك الدولي ومرفق البيئة العالمية.

٩٤- وفي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٣، خصص البنك الدولي للآلية العالمية مبلغ ٣,٧٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمنح من الموارد لوضع وتنفيذ برامج عمل وطنية لمكافحة التصحر. وتهدف المنحة إلى دعم الجهود التي تبذلها البلدان المتأثرة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر على مدى ثلاث سنوات. ومن المتوقع أن تساعد المنحة على وجه الخصوص، على إقامة بيئة مناسبة تتيح مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص في مكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف، وتساعد على حشد المزيد من الموارد لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

برنامج الأغذية العالمي

٩٥- نفذ برنامج الأغذية العالمي أنشطة إنمائية وانعاشية لتعزيز الأمن الغذائي والنهوض بأساليب عيش الفقراء الذين يعيشون في أراضٍ قابلة للتعرض للجفاف والتصحر. ويسلط التقرير الضوء على الأنشطة التي اضطلع بها في عام ٢٠٠١ في ١٩ بلداً. ويركز على الأنشطة المدعومة من خلال البرامج الإنمائية التي يقوم بها برنامج الأغذية العالمي. وتتلقى الأنشطة

الشيئية بهذه باستمرار دعما من خلال برامج الغذاء مقابل العمل، باعتبارها عنصرا مكونا لعمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة والإنعاش الممتدة التي يشرف عليها برنامج الأغذية العالمي.

٩٦- وفي أفريقيا (إثيوبيا وبنين وتشاد وتزانيا والسنغال والسودان وغامبيا وغينيا وكينيا ومالي وملاوي وموريتانيا والنيجر)، قدم برنامج الأغذية العالمي دعمه للأنشطة الإنمائية المتعددة الأهداف التي يُضطلعُ بها في الريف. وساعد السكان الذين يفتقرون إلى الأمن الغذائي على النهوض بمواردهم الطبيعية وإنشاء مخازن للحبوب. فدعم الأنشطة المتعلقة بالمحافظة على التربة والمياه وبناء الهياكل الأساسية في الريف. أضف إلى ذلك أن البرنامج قدم دعمه لبرنامج "صندوق السلع الغذائية"، الذي يُستخدم لإعداد خطط للتأهب للكوارث. كما ساعد الأسر الفقيرة على إصلاح مستجمعات المياه المتدهورة عن طريق الحفاظ على التربة والمياه ووضع و/أو استعادة مخططات الري الصغيرة النطاق وإنشاء نظام غابات الجماعات وإقامة مزارع من خشب الوقود وأشجار الفواكه.

٩٧- وقد نفذ برنامج الغذاء مقابل العمل في عدة بلدان بغية مشاركتها في الإنتاج الزراعي وفي حماية البيئة والتدريب عليها. و قدم برنامج الأغذية العالمي دعمه للأنشطة التي تهدف إلى توسيع مناطق الزراعة والمراعي عن طريق استصلاح الأراضي وإدارة المياه وزيادة من المياه المخصصة للزراعة. وفي مجالات أخرى، قدم البرنامج دعمه للأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإنشاء بنوك للحبوب. وفي السنغال، قدم برنامج الأغذية العالمي دعمه للسكان لإنشاء أصول فيما يتعلق بالزراعة والحراثة بهدف حماية مواردهم الطبيعية والتخفيف من آثار التعرية وزيادة من الإمدادات المتوافرة من المياه. وفي السودان، قدم برنامج الأغذية العالمي دعمه لإنشاء سدود صغيرة وآبار عن طريق تنفيذ برنامج الغذاء مقابل العمل. كما قدم البرنامج مساعدته التقنية للرفع من مستوى خبرة الحكومة في تحليل الضعف والأمن الغذائي بغية الاستفادة من هذه الخبرة للتخفيف من الكوارث والإنذار المبكر بوقوعها.

٩٨- كما قدم برنامج الأغذية العالمي دعمه للشرق الأوسط وآسيا الوسطى والبحر الأبيض المتوسط لتوطين المجتمعات المهمشة التي تعيش في الصحاري وتوطين السكان في الأراضي الحديثة العهد بالري (مصر). وشرع برنامج الغذاء العالمي في استكشاف استعمال تقنيات الاستشعار عن بعد لتقييم الأثر البيئي للأنشطة ورصد إنتاجية المحاصيل. كما دأب البرنامج على تقديم دعمه بانتظام للمزارعين الفقراء في الأردن لاعتماد ممارسات الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية. وفي سوريا، جُمعت بيانات ومعلومات البرنامج (بخصوص نوعية الأراضي مثلا، والوصول إلى الأراضي وتقدير المناطق المسقية بالنسبة للفرد الواحد) وأدخلت هذه البيانات والمعلومات في نظام للحاسوب كجزء من تحليل حالة الضعف ورسم الخرائط. وقام البرنامج فضلا عن ذلك، بتحليل خطر الجفاف على سوريا. وشارك في عملية صياغة استراتيجية وطنية لمواجهة الجفاف في سوريا وسيضطلع بدور هام في هذه العملية.

٩٩- وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي (غامبيا ونيكاراغوا وهايتي)، قدم البرنامج دعمه لوضع برنامج يهدف إلى "إنشاء أصول لمواجهة الضعف الذي تتسبب فيه الكوارث الطبيعية" بغية مساعدة المجتمعات على التصدي بأحسن الوجوه للآثار التي تخلفها الكوارث الطبيعية. كما قدم دعماً تقنياً وثقافياً في مجال الحفاظ على التربة وأساليب إنتاج الغذاء والأنشطة المولدة للدخل. ودعم البرنامج السكان في المناطق المتأثرة عن طريق الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى التخفيف من ضعفهم في مواجهة هذه الأزمات وتشجيعهم على اعتماد أنشطة الحفاظ على التربة والمياه في مزارعهم وحثهم على الاستثمار في الري.

منظمة الصحة العالمية

١٠٠- تطرقت منظمة الصحة العالمية لقضايا تغير البيئة العالمية، وكان التصحر إحدى هذه القضايا. ومن وجهة نظر صحية، يخلف التصحر العديد من العواقب غير المباشرة تدخل في سياق الأعمال التي تضطلع بها المنظمة. وقد حددت المنظمة الصلة التي من المحتمل أن تربط بين التصحر وأمراض القلب والجهاز التنفسي والأمراض التي تحملها ناقلات المرض والأمراض المحمولة بالمياه، وبين الغذاء وسوء التغذية والنتائج النفسية وما شاكل ذلك من اعتلالات ووفيات.

١٠١- وقد انضمت منظمة الصحة العالمية إلى تقييم النظام الإيكولوجي للألفية، الذي سيقدم مدخلات لاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

١٠٢- وأخيراً، حددت المنظمة ثلاثة مشاريع باعتبارها ذات صلة وثيقة بالتصحر والصحة. وتطرق هذه المشاريع لتلوث الهواء بسبب التعرية الريحية وتلوثه بسبب حرق الأحراج والأدغال وحرائق الغابات. كما قدمت المنظمة مساعدتها للحكومات الوطنية والدولية في بناء القدرات وتطبيق خطط تنفيذ الهواء النقي.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١٠٣- شاركت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بنشاط في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بطرق شتى. إذ قدمت دعمها لعدة برامج علمية، بما فيها برنامج الأرصاد الجوية الزراعية وخدمات المعلومات والتنبؤات المناخية وبرنامج الموارد المائية والهيدرولوجية وبرنامج التعاون التقني.

١٠٤- ولا تزال المنظمة تقدم خدمات وطنية في مجال الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، وتوفر مراكز إقليمية ودون إقليمية للأرصاد الجوية لتحسين الشبكات والاستراتيجيات الهيدرولوجية والخاصة بالأرصاد الجوية في عمليات الرصد المنتظم وتبادل وتحليل البيانات ورصد الجفاف؛ ولتقديم المساعدة في عمليات نقل المعارف والتكنولوجيا؛ وفي تعزيز وتكثيف البحوث حول تفاعلات المناخ والنظام الهيدرولوجي والتصحر.

١٠٥- وقد أقامت المنظمة حلقات دراسية وحلقات عمل حول المواضيع المتعلقة بالتصحّر: وانطوى ذلك على تنظيم ٨ حلقات دراسية وحلقات عمل، و ٣٠ منتدىً في كافة أنحاء أفريقيا وأمريكا الجنوبية والوسطى ومنطقة الكاريبي وآسيا. وكان الهدف من وراء هذه الحلقات الدراسية هو وضع نهج متكامل لمكافحة الكوارث البيئية والتخفيف من آثارها. كما شاركت المنظمة في عدة اجتماعات متعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

١٠٦- وعلاوة على ذلك، نفذت المنظمة مجموعة من الأنشطة أو شاركت في رعايتها دعماً منها لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في أفريقيا من خلال تقديم المساعدة لمراكز مراقبة الجفاف.

١٠٧- وقدمت المنظمة دعمها المالي لإعداد تقارير وطنية من قبل الأطراف المتأثرة في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي وأوروبا الشرقية. كما ساهمت في المبادرات التي اتخذت لبناء القدرات بهدف وضع برامج عمل وطنية وفي الجهود التي بذلت لنشر المعلومات وإذكاء الوعي من خلال المنشورات التي تصدرها، وعن طريق دعم استنساخ وثائق المعلومات المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

المنظمة العالمية للسياحة

١٠٨- السياحة قطاع يتأثر بالتصحّر. وعندما يشهد هذا القطاع تنمية مستدامة وعلى نطاق واسع، فإنه يستطيع أن يوفر بدائل للأنشطة الاقتصادية التي تسهم في تعجيل التصحر، من قبيل تربية الماشية وقطع الأشجار. وقد كرست المنظمة العالمية للسياحة جزءاً من جهودها لرسم مبادئ توجيهية للتنمية المستدامة وإدارة السياحة في المناطق الصحراوية. وتخطط اليوم لإجراء بحوث حول تغير المناخ والسياحة، وهو السياق الذي يتيح مزيداً من التطرق لموضوع التصحر.

باء- المنظمات الحكومية الدولية

المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة

١٠٩- المركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة منظمة متخصصة تعمل في إطار جامعة الدول العربية وتسعى إلى تنسيق الجهود لتطوير البحوث العلمية الزراعية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وتساعد هذه المنظمة في تبادل المعلومات والخبرات وتروج التقنيات الزراعية الحديثة بغية زيادة الإنتاج الزراعي في ٢٢ بلداً عربياً.

١١٠- ويضطلع المركز بأنشطة في بلدان شمال أفريقيا الأطراف في جامعة الدول العربية، لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وأقامت المنظمة، بالتعاون مع مراكز البحوث الزراعية في الجزائر وتونس وليبيا، مشروعاً

مع الجماعات المحلية حول استعمال المياه الهامشية للري. كما قامت المنظمة بدراسة استقصائية عن حالة الغطاء النباتي في شمال شرقي ليبيا.

١١١- وأنشأ المركز قاعدة البيانات العربية لنباتات المناطق القاحلة للمساعدة في إدارة وانتقاء أنواع النباتات المناسبة لإصلاح الأراضي المتدهورة. وأجرى دراسة حول حالة التصحر ووسائل مكافحته في الدول العربية. وسيقدم موجز عن كل دراسة قطرية خلال اجتماع لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢.

١١٢- وفي غربي آسيا، يضطلع المركز بأنشطة متنوعة في سوريا (إصلاح السهب السورية) وفي الأردن (مراقبة التعرية الريحية وتثبيت الكثبان الرملية) وفي لبنان (مشروع بعلبك والهرمل). وأسهم المركز فضلا عن ذلك في تنفيذ برنامج العمل دون الإقليمي لغرب آسيا. كما أسندت إليه مهمة تنفيذ شبكتين لإدارة الموارد المائية من أجل الزراعة في المناطق القاحلة وشبه الرطبة وقليلة الرطوبة في غرب آسيا. وفي هذا الإطار، أعد المركز دراسة استقصائية حصرية للغطاء النباتي.

١١٣- وشارك المركز في حلقة عمل متعلقة ببناء القدرات بالنسبة للأطراف المعنية في غرب آسيا.

مصرف التنمية الأفريقي

١١٤- يضطلع مصرف التنمية الأفريقي بدور حيوي في تنفيذ الاتفاقية، ولا سيما في سياق الجهود التي يبذلها للتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا وتعزيز التنمية المستدامة وتحديد البيئة في الأراضي الجافة. وفي هذا السياق، يضطلع المصرف بدور نشط بوصفه أحد أعضاء لجنة التيسير التي تعمل على توفير الدعم وإسداء المشورة للآلية العالمية، حول كيفية تطوير عملياتها ونطاقها.

١١٥- ولا يزال المصرف فضلا عن ذلك، يقدم الموارد الوفيرة للمشاريع والبرامج التي تعالج مشكلة التصحر. وهو يعالج من خلال المشاريع التي يمولها بعض القطاعات الهامة، كإدارة الثروة الحيوانية وحماية الأحراج والموائل الطبيعية والحفاظ على التنوع البيولوجي عن طريق إدماج القضايا الأساسية من قبيل ملكية الأراضي وتعزيز مشاركة المنظمات غير الحكومية والمرأة والحصول على الائتمانات والوصول إلى الأسواق والمرافق الصحية والتعليمية، في صلب دورة المشاريع. علاوة على ذلك، يقوم المصرف ببناء وتعزيز الشراكات مع البرامج الجارية بغية التعاون معها في إدارة وتمويل المشاريع الهادفة إلى مكافحة التصحر.

١١٦- ويضم المصرف وحدة تنسيق إقليمية لأفريقيا تابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتخطط وحدة التنسيق الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي للاضطلاع بمشاركة بالأنشطة التي تعكس ميزاتها المقارنة، بما فيها

الإدارة المتكاملة للموارد المائية للأمن العابرة للحدود والحفاظ على الزراعة والأحراج والتربة، وغير ذلك من شبكات البرامج المواضيعية المخطط لها.

المنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد

١١٧- تمثل المنظمة الأفريقية لرسم الخرائط والاستشعار عن بعد مركز الشبكة للتنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق بالرصد الإيكولوجي والاستشعار عن بعد وأنظمة رسم خرائط الموارد الطبيعية والإنذار المبكر لأفريقيا. وأنشأت المنظمة موقعا على الإنترنت وأصدرت تقريرين لهما علاقة بالشبكة. ووضعت فيهما مبادئ توجيهية تتعلق بالشبكة الرابعة للبرامج المواضيعية وحددت أساليب ملموسة لتنفيذ هذه المبادئ.

١١٨- وشاركت المنظمة في الاجتماع التقني الذي عقد بشأن إقامة وتنفيذ نظام لتبادل ونشر المعلومات المتعلقة ببرنامج العمل الإقليمي الأفريقي. وخلال هذا الاجتماع، قدمت المنظمة عرضاً لهيكل الشبكة ولتصميم موقعها على الإنترنت.

مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا

١١٩- ينظم مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، دعماً منه لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حلقات عمل ودروسا تثقيفية إقليمية تتمثل في الاجتماع الدولي عن الإنسان والبيئة (عمان، أيلول/سبتمبر ٢٠٠١) والاجتماع الإقليمي عن حالة التصحر في البلدان العربية (عمان، من ٣ إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).

١٢٠- وقد اضطلع المركز بمتابعة برنامج تنفيذ قاعدة بيانات التربة والأرض في ثلاثة بلدان عربية هي: مصر ولبنان والجمهورية العربية السورية. كما قام المركز بدراسة وإعداد التقرير النهائي عن حالة البيئة في البلدان العربية. ويقدم هذا التقرير منظورا إقليميا عن الأنشطة الإنمائية البيئية والسياسات البيئية.

١٢١- ونظم المركز تنسيقا إقليميا لإنشاء نظام إقليمي لتبادل المعلومات بشأن التصحر في المنطقة العربية.

الجماعة الأوروبية

١٢٢- ما انفكت الجماعة الأوروبية خلال الفترة التي يتناولها التقرير، أي من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، تعزز العمل من أجل التصدي لمشكلة التصحر على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

١٢٣- ويقدم التقرير وصفا، حسب مختلف المناطق الجغرافية، لأهم أطر السياسة العامة يُغطي مختلف الأنشطة التي تضطلع بها الجماعة الأوروبية في البلدان النامية. وينطوي ذلك على الأنشطة التي يدعمها صندوق التنمية الأوروبي ضمن مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وضمن الشراكات التي تعقد مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، والصناديق الخاصة بآسيا وأمريكا اللاتينية، والخاصة بأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والبنود المواضيعية في الميزانية مثل البند المتعلق بالبيئة والغابات المدارية في البلدان النامية.

١٢٤- ومولت الجماعة الأوروبية مشاريع متعلقة بتدهور الأراضي والتصحر في جميع الحالات التي تنشط فيها، بما في ذلك ترويج التدابير الحراجية للحيلولة دون احتياح الكتبان الرملية لتخوم الصحاري، ولتنمية الإنتاج الزراعي لأصحاب الملكيات الصغيرة عن طريق دعم الري واستصلاح الأراضي وإيجاد سبل معيشة متكاملة في المناطق الريفية ووضع برامج بيئية إنمائية وبرامج لإدارة الموارد المائية وإضفاء الطابع اللامركزي على التعاون لتنمية المناطق الريفية، وعن طريق سلسلة من التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي.

١٢٥- وتميز العمل البيئي الذي أجري في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ بكثافته في ميادين حفظ الأحياء البرية والإدارة الحرجية والمستدامة للموارد الطبيعية، مع تنفيذ سبعة برامج ومشاريع جديدة بمبلغ إجمالي ٥٥,١ مليون يورو، وبالموافقة على أربعة برامج جديدة بمبلغ ٢٦ مليون يورو. كما قدمت الجماعة الأوروبية فضلا عن ذلك، دعمها في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر للمؤسسات الإقليمية، كاللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

١٢٦- وفي بلدان البحر الأبيض المتوسط، وافقت الجماعة الأوروبية على مشروعين يدخلان ضمن فئة "مكافحة التصحر" بمساهمة قدرها ٤,٥ مليون يورو. أضف إلى ذلك أن أهم جهاز مالي يدعم الاتحاد الأوروبي من خلاله سياسته البيئية، قد مول مشروعين يتعلقان بالتصحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبلغت مساهمة الجماعة ٠,٦ مليون يورو.

١٢٧- وفي آسيا، قدمت الجماعة الأوروبية دعمها للقطاع البيئي وزودته ببرامج أساسية عن حماية الغابات (إندونيسيا والفلبين) وعن التنوع البيولوجي والتكنولوجيا البيئية.

١٢٨- وفي أوروبا الوسطى والشرقية، يمكن الإشارة إلى برنامج الانضمام الخاص للزراعة والتنمية الريفية، الذي حُصصت له حافطة مالية قدرها ٠,٥٢ مليار يورو، باعتباره مشروعاً له علاقة باتفاقية مكافحة التصحر.

١٢٩- أضف إلى ذلك أن الجماعة الأوروبية، وفي إطار برامج البحوث المختلفة التي تدخل ضمن برنامج البحث الإطار الخامس التابع للجماعة، قد دعمت أنشطة عديدة مفيدة لتنفيذ الاتفاقية.

١٣٠- وقد ساهمت الجماعة في العملية التي اضطلعت بها لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عن طريق التطرق إلى بعض المواضيع الأساسية الشاملة التي وصفها مؤتمر الأطراف الأخير بأنها مواضيع حاسمة لتحسين تنفيذ الاتفاقية. ويتعلق ذلك بمواضيع من قبيل العملية التشاركية وإشراك المجتمع المدني وحيازة الأراضي وأوجه التوافق فيما بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

مصرف التنمية للبلدان الأمريكية

١٣١- حرص مصرف التنمية للبلدان الأمريكية على نشر الولايات المخولة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والمبادئ التي تنص عليها، وعلى توفير الدعم التقني للبلدان الواقعة في المنطقة لتعزيز تحضير برامج العمل الوطنية وتنظيم الاجتماعات الإقليمية المختلفة. كما يوفر المصرف دعمه المالي والتقني للدول الأطراف بغية تنفيذ المشاريع الرامية إلى تحسين إدارة الأراضي والنهوض بمستوى الدخل والمعيشة بالنسبة للشعوب المتأثرة.

١٣٢- وما انفك المصرف منذ عام ١٩٩٦، يشارك في الاجتماعات الإقليمية التي تضم بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عن طريق توفير المساعدة التقنية لتحضير الوثائق ذات الصلة بالمنطقة. وفي هذا الصدد، قُدِّم الدعم المالي للاجتماع الإقليمي الرابع بينما قُدِّم الدعم التقني والمالي لتنظيم الاجتماع الإقليمي الخامس ولتحضير الوثائق المتعلقة بالإدارة المتكاملة للحكومات المحلية ولزراعة الأجراس واستغلالها. أما فيما يتعلق بالاجتماع الإقليمي السادس، فقد قُدِّمت المساعدة لإعداد تقرير علمي وتقني عن تدهور الأراضي في المنطقة، ولا سيما في أمريكا الوسطى.

١٣٣- وقدم المصرف مساعدته المالية والتقنية لوضع العديد من الأنشطة والمشاريع، كجزء من تنفيذ الاتفاقية في المنطقة. واستغلت هذه المساعدة في جملة أمور من بينها التحضير لحلقة عمل أمريكا اللاتينية عن التصحر (١٩٩٤)، فورتاليزا البرازيل) وتنظيم دورة دراسية دولية عن التصحر والتنمية في بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (لا سيرينا، شيلي، ١٩٩٧) وإعداد برامج العمل الوطنية لمكافحة التصحر في أمريكا الوسطى. كما شملت المساعدة التقنية الخبراء والتقنيين العاملين في معهد التنسيق الوطني في الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وإكوادور وبيرو بهدف وضع منهجيات لإعداد خطط العمل الوطنية ونشر المبادئ التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والولايات المخولة لها.

١٣٤- ويقوم مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بإعداد برنامج إقليمي للتعاون التقني رصد له مبلغ ١٠٩٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو المبلغ الذي سيخصص لمكافحة التصحر في أمريكا الجنوبية، بناء على طلب من الأرجنتين وبوليفيا والبرازيل وشيلي وإكوادور وبيرو. والهدف الذي يصبو إليه هذا التعاون هو إقامة المؤسسات وبناء القدرات بالنسبة لمختلف القطاعات وصانعي القرارات.

١٣٥- ويرى المصرف أن على الحكومات أن تتسلح بالإرادة السياسية لتوفير الموارد المالية الداخلية والخارجية بغية تنفيذ السياسات العامة والأنشطة الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة في المناطق القاحلة. كما تدعو الحاجة إلى تنقيح وتنسيق السياسات الوطنية والقطاعية وإلى تعزيز مراكز التنسيق الوطنية. وعلى الحكومات فضلاً عن ذلك، أن تروج لوضع إطار تمكيني عن طريق رسم الاستراتيجيات ذات الأولوية التي تولي الاهتمام الواجب للعوامل السببية التي تؤدي إلى تدهور الأراضي والعوامل التي تعزز المشاركة على جميع المستويات. كما يعرب المصرف عن إيمانه بضرورة الاستفادة من المساعدة التقنية والمالية على المستوى المحلي لوضع نظم الإنذار المبكر الفعالة والبسيطة بهدف الحد من آثار التصحر والجفاف والتخفيف من حدتها. أضف إلى ذلك أن تحسين إدارة الموارد من طرف مختلف الجهات الفاعلة أمر حيوي للتخفيف من وطأة الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية في الأراضي القاحلة.

١٣٦- أما على المستوى الإقليمي، فيرى المصرف ضرورة تنظيم أنشطة إقليمية تهدف إلى تبادل المعارف والخبرات فيما يتعلق بالسياسات العامة الموقّفة. كما يتعين أن تستفيد الجهود التي تُتخذ على المستوى الإقليمي من الدعم التقني والمالي الذي يوفره مصرف التنمية للبلدان الأمريكية والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالتنمية الريفية في أمريكا اللاتينية ومعهد البلدان الأمريكية للتعاون في ميدان الزراعة واللجنة الاقتصادية أمريكيا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والبنك الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة

١٣٧- سجّل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة حضوره في دورات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وفي اجتماعات لجنة تيسير الآلية العالمية. كما شارك في برنامج العمل المشترك بين اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر المتعلق بالتنوع البيولوجي في الأراضي الجافة. وعُقدت عدة اجتماعات مع ممثلي البلدان للتطرق لمساهمة المركز في عمليات إعداد وتنفيذ خطط العمل الوطنية. كما عُقدت اجتماعات أخرى عقب الإجراء الذي اتخذته المركز لتنفيذ خطط العمل دون الإقليمية المتعلقة بغربي آسيا وشمال أفريقيا. وقد ساهم المركز في المناقشة التي دارت حول إعداد خطط العمل الوطنية في البلدان الأطراف في غرب آسيا وشمال أفريقيا.

١٣٨- ووضع المركز إطاراً مفاهيمياً يهدف إلى تحقيق التكامل بين الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية لإدارة المياه، كما وضع مقترحاً بالأنشطة الأولية فيما يتعلق بالشبكة المواضيعية لإدارة المياه التابعة لبرامج العمل دون الإقليمية لغرب آسيا وبرامج العمل الإقليمية لآسيا.

١٣٩- وفي غربي آسيا، شرع المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة والمركز العربي لدراسة المناطق القاحلة والأراضي الجافة في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالشبكة المواضيعية لإدارة المياه (TN1). ويجري القيام بنشاطين اثنين رئيسيين، أولهما الدراسات الجردية للموارد المائية في غربي آسيا (TN2)، وثانيهما مشروع المناطق التجريبي. وتمت بلورة وثيقة تعرض الإطار الذي يتم من خلاله اختيار مواقع المشاريع التجريبية النموذجية في مختلف البلدان المنضمة إلى برامج العمل دون الإقليمية في غربي آسيا.

١٤٠- وقد اقترح المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة إطارا لتنفيذ شبكة الأنشطة المتعلقة بالإدارة المستدامة للموارد المائية بالنسبة لبرامج العمل دون الإقليمية في غربي آسيا. ووضعت قاعدة بيانات في هذا المركز. وسيجري إدراج البيانات وإدارتها وتحليلها وإتاحتها للشركاء.

١٤١- وشارك المركز في شبكة البرنامج المواضيعي لآسيا المتعلقة بالمراعي وتثبيت الكثبان الرملية (TPN3)، الذي عقد في إيران من ٧ إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠١.

١٤٢- وتم التوقيع على اتفاق بين المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في غربي آسيا في آب/أغسطس ٢٠٠١ يتعلق بتنفيذ قاعدة بيانات جردية وإقليمية عن الإدارة المستدامة للمياه في غربي آسيا، كجزء من برنامج العمل دون الإقليمي في غربي آسيا.

١٤٣- والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة عضو في اللجنة التوجيهية لشبكة البرامج المواضيعية لإدارة المياه في آسيا (TPN4)، التي ترأسها الجمهورية العربية السورية، ويقدم مساعده للجمهورية عن طريق وضع شبكة البرامج المواضيعية لإدارة المياه في آسيا. وقد شارك المركز في الاجتماع المتعلق بوضع شبكة البرامج المواضيعية الإقليمية المتعلقة بالترويج للاستعمال الرشيد للمراعي وتطوير المحاصيل العلفية في سياق برامج العمل الإقليمية في أفريقيا.

١٤٤- وفي غربي آسيا وشمال أفريقيا، شارك المركز في لقاءين اثنين تابعين لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في منغوليا (المنتدى الثالث الآسيوي الأفريقي لمكافحة التصحر والاجتماع الإقليمي الرابع لمراكز تنسيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر). كما شارك في الاجتماع الإقليمي العربي لإعداد وتنفيذ برامج العمل الوطنية ودون الإقليمية لمكافحة التصحر في غربي آسيا وشمال أفريقيا.

منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٤٥- تقوم لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في الوقت الراهن بصياغة توجيهات سياسة حول كيفية إدخال القضايا البيئية العالمية، لا سيما قضية التصحر، في صلب التعاون الإنمائي. وتقوم لجنة المساعدة الإنمائية، بالتعاون مع مديرية البيئة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بتحديد الصلات بين تغير المناخ والأولويات الاجتماعية الاقتصادية المركزية، من قبيل مكافحة تدهور الأرض والتصحر. كما تعمل اللجنة على تحسين كيفية تقديم التقارير الإحصائية المتعلقة بالمعونة المقدمة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل

١٤٦- تمشيا مع الولاية المؤسسية المخولة لمرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، يقدم المرصد دعمه لبلدان المنطقة الأفريقية لرصد التصحر وتقييم برامج العمل لمكافحة التصحر وتعزيز الآليات بغية نشر المعلومات المتعلقة بالتصحر والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

١٤٧- وقدم المرصد في عام ٢٠٠١ مساعدته لتعزيز القدرات الوطنية على رصد التصحر في إطار شبكة مراصد المراقبة البيئية الطويلة الأمد التابعة له وبرامج الصور الساتلية للأرصاد الجوية والأرصاد الجوية الزراعية وإدارة البيئة في منطقتي الصحراء الكبرى والساحل. كما قدم مساعدته في إطار برنامج شبكة مراصد المراقبة البيئية الطويلة الأمد لاثني عشر مرصد تجربي لتنسيق بروتوكولات وآليات القياس المستخدمة في نشر المعلومات المتوافرة. وفي عام ٢٠٠١، أنشأ البرنامج لجنة علمية وتقنية وتم التوقيع على اتفاقات إطارية مع عدة مراصد في المنطقة.

١٤٨- واضطلع مرصد الصحراء الكبرى ومنطقة الساحل، في الميدانين العلمي والتقني، بالأنشطة التالية:

- إقامة موقع على شبكة الإنترنت خاص ببرنامج شبكة مراصد المراقبة الإيكولوجية الطويلة الأمد؛
- تحضير قاعدة بيانات عن المراصد؛
- التحقق وتحرير المعلومات التي جمعها مرصد العميات (مصر)؛
- تنظيم حلقتي عمل حول منهجية رصد الغطاء النباتي.

١٤٩- ويخطط برنامج الصور الساتلية لاستخدام الصور الساتلية للأرصاد الجوية والأرصاد الجوية الزراعية وإدارة البيئة في منطقتي الصحراء الكبرى والساحل. ويخطط مرصد الصحراء الكبرى والساحل، في إطار هذا البرنامج وبالتعاون مع المغرب وتونس وتمويل من الجماعة الأوروبية، لإقامة مشروع مساعدة تقنية لوضع تطبيقات

عملية. ويكمن الهدف من وراء هذا المشروع في تقديم المساعدة في مجال اتخاذ القرارات بشأن القضايا الحرجة كالأمن الغذائي وإدارة الموارد الطبيعية والرصد البيئي.

١٥٠- وقد عزز مرصد الصحراء الكبرى والساحل التعاون بين الدول الأطراف فيه فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للموارد الطبيعية المشتركة، لا سيما في إطار برنامج نظام الطبقات الحاملة للماء في شمال الصحراء الغربية، الذي ضم الجزائر وتونس وليبيا. وعزز المرصد كذلك نظام تداول المعلومات عن التصحر/برنامج نظام المعلومات البيئية والرصد البيئي على شبكة الإنترنت.

١٥١- وتمشيا مع القرار رقم 11/COP.4، قدّم المرصد بالتعاون مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل للجنة العلم والتكنولوجيا تقريرا تقنيا عن الخبرة الميدانية في رصد وتقييم برامج العمل الوطنية الخاصة ببلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

١٥٢- وتمشيا مع القرار رقم 11/COP.5، وضع المرصد برنامجا لتدريب المدربين، وأتاحه لمراكز التنسيق والأفرقة المسؤولة عن متابعة وتقييم برامج العمل.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

١٥٣- شاركت لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا بنشاط في تنفيذ الاتفاقية من خلال الأنشطة التي تضطلع بها في إطار برامج العمل دون الإقليمية في غرب أفريقيا وتشاد. وقد وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا برنامج عمل ينطوي على ثمانية عناصر (مكافحة التصحر، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ومكافحة التعرية الساحلية، وإدارة التلوث، وتحسين الظروف المعيشية، وإدارة النظم الإيكولوجية العابرة للحدود، وإدارة الموارد المائية، وتعزيز الطاقات المتجددة، وبناء القدرات). وشاركت اللجنة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في وضع برنامج العمل دون الإقليمي. ودعمت إدارة الأراضي في إطار الأرصدة الخاصة المخصصة للمناطق المتأثرة.

١٥٤- وتخطط اللجنة لتمويل حلقات عمل واجتماعات وطنية خلال عام ٢٠٠٢ يلتقي فيها الخبراء والوزراء المسؤولون عن البيئة. وتعاونت لجنة الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول لمكافحة الجفاف في منطقة الساحل ومع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تحضير مشاريع عابرة للحدود لمكافحة التصحر في البلدان المنتمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: وكانت ثمرة هذا التعاون وضع مشروع يبلي (مالي وبوركينا فاسو والنيجر) ومشروع كانتشاري (النيجر وبوركينا فاسو) ومشروع أزواك (مالي والنيجر).